



في هذا العدد

ضرورة تان للدولة: الصدقية والثقة

سيل القلق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتصدر نشرات الاخبار وعناوين الصحف الالكترونية والمطبوعة، الى كونه يعكس الازمة التي سيواجهها لبنان دولة وشعبا في المرحلة المقبلة، يكشف عن ازمة مزدوجة حالت ولا تزال دون قيام الدولة، الا وهي صدقية الاداء السياسي في مقابل فقدان الثقة الشعبية. هذا الواقع لا ينفي في حال من الاحوال ان ما صار اليه الوضع في لبنان كان وسيبقى مسؤولية الطرفين: حكاما ومحكومين.

النظام السياسي عندنا، بما هو نظام برلماني ديمقراطي، يوفر الى حد ما كل امكانيات التغيير الديمقراطي في ما لو اراد المواطنون هذا الامر من موقع المواطنة. لكن الوقائع تقول عكس ذلك تماما. اللبنانيون منذ ما بعد اقرار الدستور الجديد، ينعنون في استخدام الوسائل الديمقراطية لتقديم هواجسهم كجماعات على مصالحهم وضماناتهم كمواطنين، ما يدل دلالة واضحة على عمق ازمة الثقة بينهم اولا، وبينهم وبين السلطة ثانيا.

الباعث على اثاره جدلية العلاقة بين الثقة الشعبية والصدقية السياسية، هو ان كثيرا من الاداء المزدوج، يغيب عنه الوضع الاقليمي الذي يسير بسرعة مذهلة نحو ارتطامات كارثية اذا ما وقعت، خصوصا من الخاصرتين: فلسطين المحتلة، وسوريا المشتعلة بحرب لا افق لها الى الآن. حال كهذه صارت تستدعي بالضرورة، ونحن على ابواب حكومة العهد القوي الثانية، ليس نقاشا فحسب، بل اتخاذ اجراءات جدية وعملائية تبعث الحرارة وتعيد ربط ما انقطع بين عنصري الثقة الشعبية والصدقية السياسية، وذلك بهدف وقف تدهور الامور نحو الاسوأ، ثم العمل على اعادة بناء الدولة التي لم يبق فريق سياسي او مواطن الا اشتكى من حالها المتردية.

عمليا، الدولة لا تُبنى بالدعوات الصالحات ولا بالاماني المشفوعة بعواطف جياشة. بل صار لزاما للبنان ما كتبه ميشال شياح في هذا الصدد، وهو احد اهم اعلام العلم الدستوري و كاتب دستور دولة لبنان عام 1926. في عامي 1951 و1952 قال ما مفاده ان "الضائقة التي تعاني منها البشرية جوهرها انهيار الثقة، وان تعميم الشك يفتت السلام، وان انتشار الريبة يؤدي الى الانهيار... لتعيد بناء الثقة، والمضي بلبنان، فالاقتصاد ليس اساس المشكلة فيه، بقدر ما توجد هناك ثقة بالادارات الرسمية وبالدولة".

حكما، هذه الكلمات لا تحتمل مقاربة فكر هذا الرجل تأييدا او نقدا، بقدر ما هي ترمي الى الاضاءة على جوهر المشكلة في لبنان والقائمة منذ القرن الماضي الى يومنا هذا، وكان تنبه اليها هو قبل غيره، حتى ليبدو كأن ما كان لم يتغير قيد املة، على الرغم من تعاقب الاجيال وتوالي السلطات وما نجم عنها من تشريعات. لكن يبدو ان شيئا لا يتغير طالما بقي عنصرا الثقة والصدقية هما الغائبين الأبرز عنا كدولة وسلطة وشعب.

لا يضير اللبنانيين ان يواجهوا واقعهم، بل ان ما قد يهلكهم هو اللامبالاة بازاء وقائع هم شركاء اساسيون فيها. ظاهرة الصراعات الداخلية الطائفية التي تنخر عقولهم، وظاهرة الفساد، وانعدام الاستقرار السياسي، وغياب المعالجات الحقيقية والفاعلة في ملفات اساسية هي في الاصل حقوق، لا يعني الا شيئا واحدا وواضحا الا وهو ان ركائز الدولة تهتز فيما بعضنا يخلق معارك ليرفده البعض الآخر بتحديات "فيسبوكية" و"تويترية" لا تزيد الطين الا بلة.

امام هذا الواقع، ما يجب ان يكون يقينا سياسيا وفعل ممارسة يومية متبادلة في حماية العقد الاجتماعي، يتمثل في اعادة بناء الثقة كمعادل سياسي لتثبيت الديمقراطية الحقيقية بوظيفتها الثلاثية: المساءلة والمحاسبة والمكاشفة، على ما رددته مرارا وتكرارا الرئيس العماد ميشال عون في الماضي والحاضر.

الدولة تعني المؤسسات، ومهمتها منع الفوضى وحماية كرامات الناس، وصيانة تنوع الثقافات وتفاعلها، وليس جعلها (المؤسسات) متاريس مناوشة بين الجماعات اللبنانية.